العلاقة بين حقوق المؤلف وقانون العقود
الموارد الإلكترونية واتحادات المكتبات

قانون حقوق المؤلف وقانون العقود

القانون هو مجموعة من القواعد العامة واجبة النفاذ التي تحكم المجتمع. وعند وضع القوانين عادة ما يتم مناقشتها من قبل الهيئة التشريعية. وفي بعض الأحيان قد يتسنى للأطراف المعنية إبداء رأيهم. ويجب أن يعكس قانون حقوق المؤلف التوازن بين مالكي حقوق المؤلف ومستخدمي المصنفات المحمية بموجب حقوق المؤلف، مثل الأفراد والمكتبات. وقد تتضمن القوانين بعض المواد التي تجيز للمكتبات أن تقوم بأعمال حفاظ أو الاستفادة من "الاستخدام العادل" (Fair Use)[2] للمصنفات المحمية في مجموعاتها المكتبية. وعادة ما تتمتع المصنفات المطبوعة مثل الكتب والدوريات والمطويات وغيرها بحماية قانون حقوق المؤلف. ومن ثم عندما تقوم مكتبة ما بشراء كتاب فإن القائمين عليها يعلمون بأنه يتم تطبيق قوانين حقوق المؤلف الوطنية عليه.

ومن ناحية أخرى، إن العقد يعد اتفاقًا قانونيًّا خاصًّا ملزمًا لأطراف التعاقد الذين لهم مطلق الحرية في التفاوض على بنود وشروط العقد. والرخصة، التي يحكمها في أغلبها قانون العقود، هي تصريح رسمي للقيام بشيء ما يعد أداؤه غير قانوني بدون هذه الرخصة. وقد شاع استخدام الرخص كوسيلة للتحكم في النفاذ واستغلال المصنفات الإلكترونية مثل برمجيات وألعاب الكمبيوتر والأفلام والموسيقى المتوفرة على مواقع الإنترنت وقواعد البيانات. وهذا يعني أن أغلبية المواد الإلكترونية التي قامت المكتبات بشرائها تخضع لرخص.

وهناك أنواع مختلفة من هذه الرخص. ومنها رخصة "فض العبوة" (Shrink-Wrap) التي عادة ما تستخدم مع المنتجات الجاهزة (off-the-shelf) مثل برمجيات وألعاب الحاسب المتوفرة على أقراص مدمجة CDs أو أقراص صلبة DVDs. ورخصة "الفض بالضغط" (Click-Wrap)[3] وهي رخصة إلكترونية أخرى لكن تستخدم لتنزيل محتويات مواقع الانترنت حيث يوافق المستخدم على شروط الرخصة باتباع إجراء الضغط على زر "أنا موافق". وغالباً ما يكون هذا النوع من الرخص غير قابل للتفاوض، ويعني هذا أن المستخدم يجب أن يقبل بالشروط التي قدمها مالك الحقوق من أجل النفاذ الى المنتج. (وفي المقابل، قد توجد معايير حماية قانونية لحماية المستهلك من قبول شروط رخص مجحفة).

في حين أن مكتبة ما قد تمتلك مصنفات إلكترونية جاهزة (off the shelf) ضمن مجموعاتها، فإن الغالبية العظمى من مصادرها الإلكترونية عادة ما تتكون من عدد كبير من قواعد البيانات، والدوريات، والكتب، والجرائد الإلكترونية وغيرها من المصنفات التي يتم شراؤها من موردين تجاريين. وغالباً ما تخضع هذه المصنفات إلى اتفاقيات رخص مع أصحاب حقوق المؤلف (عادة ما يكون الناشر)، الذين يقومون بدورهم بإرسال رخصتهم المعيارية لأمين المكتبة. ويجب أن نلاحظ أنه على خلاف المنتجات الجاهزة السابق ذكرها فإن هذه الرخص تعد بمثابة *دعوة* من الناشر للتفاوض حول بنود وشروط الرخصة التي بموجبها يتم السماح بالنفاذ إلى واستغ المصنف. ويجب على أمين المكتبة أن يقوم بقراءة الرخصة جيداً وبإجراء التعديلات المناسبة ثم الرجوع إلى الناشر. وبعبارة أخرى، على أمين المكتبة أن يتفاوض مع الناشر فيما يتعلق ببنود

---

[2] يعد مبدأ الاستخدام العادل من الاستثناءات الواردة على حقوق المؤلف في القانون الأمريكي (المترجم).

[3] تعد الرخصتان من العقود الإلكترونية الشائعة الاستخدام بين مستخدمي البرمجيات والإنترنت. وتعرف رخصة (shrink wrap agreement) بهذا الاسم (الذي يعني رخصة فض العبوة) لأن الرخص التي تكون مع حزمة البرنامج المعروضة للبيع في محلات بيع البرمجيات، والتي عادة تظهر تحت الغلاف البلاستيكي على الحزمة تبدأ غالباً بعبارة (بمجرد فض هذه العبوة، فانك توافق على الشروط الواردة في الرخصة) ومن هنا شاع تعبير (رخصة فض العبوة) . ويعد العقد Click Wrap Contract الصورة الأكثر شيوعا للعقد الإلكتروني، وهو عقد مصمم لبيئة النشاط (على الخط) كما في حالة الانترنت ، وذلك بوجود (وثيقة) العقد مطبوعة على الموقع متضمنة الحقوق والالتزامات لطرفيه (المستخدم وجهة الموقع) منتهية بمكان متروك لطباعة عبارة القبول أو للضغط على إحدى العبارتين (أقبل) أو (لا أقبل) أو عبارات شبيهة، وترجع تسميته المشار إليها إلى حقيقة أن إبرام العقد يتم بالضغط (click) على أداة الماوس (الفأرة) ، إما على أيقونة الموضع المتضمنة عبارة (أنا أقبل) أو في المساحة المخصصة لطبع هذه العبارة من خلال وضع المؤشر فيها عبر الضغط بالماوس. (المترجم)

المصدر: "التعاقد والدفع الإلكتروني تحديات النظامين الضريبي والجمركي"
http://www.arablaw.org/Download/E-commerce_Contracts&Taxes_Article.doc

وشروط الرخصة. وهو غالباً ليس بالأمر الهين، لكنه أمر بالغ الأهمية نظراً لأن تجاهل أو عدم فهم البنود والشروط لا يحول دون تطبيقها وتكون المكتبة ملزمة بها.

الممارسات

أدى استخدام رخص المنتجات الإلكترونية إلى ظهور عدد كبير من الموضوعات الجديدة الخاصة بالمكتبات، منها ما يلي:

- في أكثر الأحيان يأخذ قانون العقود الأفضلية على قانون حقوق المؤلف، وهذا يعني أن أي أمر توافق عليه المكتبات من خلال رخصة عادة ما يكون ملزماً بغض النظر عما ينص عليه قانون حقوق المؤلف.[4]

- يكون للأطراف المتعاقدة في اتفاقيات الرخص، وهم في هذه الحالة المكتبات والناشرون، الحرية في التفاوض حول مواد وشروط الاتفاقية. ويعني هذا أنه يجوز للمكتبات أن تتفاوض للحصول على شروط إضافية تزيد عن الشروط الممنوحة بموجب قانون حقوق المؤلف، والعكس صحيح، فيجوز للمكتبات التنازل عن حقوقها التي يكفلها قانون حقوق المؤلف.[5]

- إن مبدأ "حرية التعاقد" عادة ما يضع المكتبات في موقف سلبي للغاية. فإن وضع الأطراف ليس متكافئاً نظراً لامتلاك الناشر حقاً احتكارياً لمصنفه. كما يستطيع الناشرون، وهم غالباً ناشرون دوليون، تحمل تكلفة المحامين اللازمين لصياغة رخصهم، التي عادة ما تكون باللغة التخصص ومكتوبة باللغة الإنجليزية. وفي أغلب الأحيان تكون الرخصة محكومة بقانون الدولة الأكثر رعاية لمصالح الناشر بدلاً من قانون الدولة التي توجد بها المكتبة.

- بالنسبة للمواد المطبوعة تكون متاحة للمكتبة ومستخدميها بشكل غير محدود. فلا توجد أية قيود يضعها مالك حقوق المؤلف على طول الفترة الزمنية التي يمكن للمكتبة خلالها الاحتفاظ بكتاب ما على أحد الرفوف أو أين يمكن لمستخدم ما أن يقرأ هذا الكتاب بعد استعارته. وإذا قامت المكتبة بإلغاء اشتراكها في دورية ما فيمكنها الاحتفاظ بالأعداد السابقة لاستخدامها في المستقبل. وعلى خلاف ما سبق، فعادة ما تتيح الرخص المواد الإلكترونية لفترة زمنية محددة وبموجب شروط منصوص عليها في الرخصة. وهذا يعني أن المكتبة لابد أن تتفاوض في كل مرة تريد فيها استخدام المادة الإلكترونية لغرض ما.

وقد تمثلت استجابة المكتبات في اتجاهها للتعاون من أجل زيادة قدرتها على المفاوضة وتقاسم المعرفة والتكاليف عن طريق تكوين اتحادات. وقد شهدت هذه الاتحادات تطوراً في أنشطتها، فإلى جانب تفاوضها حول السعر والبنود والشروط الخاصة بالمصادر الإلكترونية، تقوم الاتحادات بتوفير برامج وخدمات أخرى مثل التدريب والبوابات الإلكترونية (e-portals) وإعداد القيادات لتطوير المكتبات الرقمية. وقد أدت زيادة المواد الرقمية المتاحة على الإنترنت في عقد التسعينيات إلى إرساء أيفل ليتفاوض بشأن الرخص ويدعم نمو وتطور إتحادات المكتبات في الدول النامية وذات الاقتصاد الانتقالي. وقد يكون اتحاد المكتبات اتحاداً محليًّا مثل اتحاد المعلومات الإلكترونية الوطني في روسيا (NEICON)، أو إقليمياً مثل النيلينت (NELINET) أو شبكة نيوإنجلند لمعلومات المكتبات التابعة للولايات المتحدة، أو قد يمثل عدة مكتبات متشابهة مثل مكتبات الجامعات والتي من أمثلتها الاتحاد الائتلافي لمكتبات جنوب إفريقيا (COSALC).

وكانت إحدى ثمار هذا التعاون هو تطوير رخص نموذجية تضع بنوداً وشروطاً مقبولة للمكتبات أو الاتحادات قام بالاشتراك في تطوير بعضها المكتبيون والناشرون، وذلك لتسهيل عملية التفاوض. وهناك عدة رخص نموذجية تتناسب مع العديد من متطلبات المؤسسات الأكاديمية أو الاتحادات الأكاديمية أو المكتبات العامة أو المكتبات الخاصة وغيرها. وأغلب هذه الرخص متوفرة على شبكة الإنترنت وينصح بها كنقطة بداية لأية مفاوضات.

---

[4] ليس هذا هو الوضع في القانون المصري حيث ان القواعد الملزمة تعلو على نصوص العقود والرخص. (المراجع القانوني)
[5] فقط في حالة إن كانت من القواعد المكملة وليست الملزمة كما اسلفنا. (المراجع)

سياسات المكتبات والموضوعات المتعلقة بها

تقع على عاتق أمين المكتبة مسئولية التأكد من احتواء اتفاقيات الرخص على كل ما يلزم المكتبة وتناسبها مع احتياجات مختلف المستخدمين، سواء إذا كانت المكتبة جزءاً من اتحاد للمكتبات أو مؤسسة أخرى توفر موارد لا يوفرها اتحاد المكتبات. كما يجب على المكتبة ضمان الإيفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في الرخصة والتي لا ينبغي أن تكون مجحفة.

- يجب على المكتبات التأكد من حصولها على أفضل صفقة لمستخدميها فيما يتعلق بشروط النفاذ إلى المصنف واستغلاله ولرعاتها فيما يخص التكلفة.

- يجب على المكتبات التأكد من استيعابها لبنود وشروط كل اتفاقية رخصة تقوم بتوقيعها وقدرتها على الإيفاء بها. وفي حالة وجود أي شك حيال ذلك فيتحتم عليها الحصول على المشورة اللازمة.

- يجب على المكتبات التفكير في تكوين أو الانضمام إلى اتحادات للتفاوض على صفقات أفضل ولتقديم العون في التدريب، وإدارة المصادر الإلكترونية، وجمع التبرعات، الخ...

وبإيجاز، يجب على المكتبات تفادي الرخص التي:

- لا يكون قانونها الحاكم تابعاً للدولة التي توجد بها المكتبة وألا يتم النظر في المنازعات الخاصة بها أمام محاكم هذه الدولة.
- لا تعترف بالحقوق التشريعية للاستخدام التي يكفلها حقوق المؤلف.
- لا توفر إتاحة دائمة للمواد التي تم دفع المبالغ اللازمة نظير حقوق استغلالها.
- لا تشتمل على ضمان لحقوق الملكية الفكرية وبند خاص للتعويض ضد الادعاءات من الغير.
- تحمل المكتبة المسئولية القانونية لأي وكل انتهاك يقوم به مستخدم مخول له من قبل المكتبة.
- تحتوي على بند ينص على عدم إنهاء العقد.
- تحتوي على بند ينص على عدم إفشاء السرية.
- تنص على التزامات غير محددة وتعتمد على التقدير الشخصي لأحد الطرفين مثل بنود بذل قصارى الجهد أو الجهد المعقول.
- تحتوي على بنود تنص على مدد زمنية غير واضحة.
- لا تكون رسوم الرخصة شاملة جميع الخدمات المقدمة.

المصدر: ترخيص المصادر الإلكترونية: كيفية تفادي العثرات القانونية
http://www.eblida.org/ecup/docs/licensing.htm

الإفادات والمصادر الخاصة بموقف المكتبات إزاء العلاقة بين حقوق المؤلف وقانون العقود: الموارد الإلكترونية واتحادات المكتبات

- موقف المكتب الأوروبي لجمعيات المكتبات والمعلومات والتوثيق تجاه حقوق المستخدم في ما يتعلق بالوثائق الإلكترونية (1998)
http://www.eblida.org/ecup/docs/policy21.htm
- إفادة الائتلاف الدولي لاتحاد المكتبات حيال المنظور الحالي والممارسات المفضلة في اختيار وشراء المعلومات الإلكترونية (1998)
http://www.library.yale.edu/consortia/statement.html

- مبادئ الإفلا الخاصة بالترخيص (2001)
http://www.ifla.org/V/ebpb/copy.htm

الرخص النموذجية والمصادر المتعلقة بها

- الرخص النموذجية الخاصة بأيفل
http://www.eifl.net/services/services_model.html
- مصادر أيفل المتعلقة ببناء الاتحادات
http://www.eifl.net/resources/resources_consortium.html
- اتفاقية الترخيص القياسية التابعة Liblicense
http://www.library.yale.edu/~llicense/modlic.shtml
- الرخص النموذجية الخاصة باللجنة المشتركة لنظم المعلومات التابعة للمملكة المتحدة
http://www.jisc-collections.ac.uk
- رخص نموذجية قياسية لاستخدام الناشرين والمكتبيين ووكلاء الاشتراك في المصادر الإلكترونية
http://www.licensingmodels.com/